حصاد العلقم في السودان

حمّور زيادة

يمكن القول إنّ دولة السودان، في شكلها الحديث، بدأ تأسيسها في ما بين 1821 و1822، عندما استولت قوّات محمّد علي، والي مصر، على سنار وكردفان. أجبر ذلك الاستيلاء، الذي حدث بالحديد والنار، وأوقع مئات الآلاف من الضحايا في مذابح بشعة، السكّان على تغيير أنماط حياتهم والانخراط في شكل سياسي جديد للحكم. أعقب ذلك توسّع رقعة البلاد المصطلح على تسميتها السودان، وشملت مديريات في ما أصبح لاحقاً دولة جنوب السودان، وإقليم دارفور، الذي شهد استقلالاً مُؤقّتاً قبل أن يضمّه الإنكليز بشكل كامل إلى البلاد بعد نشوب الحرب العالمية الأولى. الدولة التي استقلّت في العام 1956 لم تعرف الاستقرار إلّا سنوات قليلة في تاريخها المُضطرب، فالاستقلال جاء بعد بداية الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، وهي الحرب التي ستستمر منذ 1955 ولا تنتهي إلّا بانفصال جنوب السودان في 2011، مع توقّفٍ سنوات قليلة لم تتنزع منها فيها لقب الحرب الأهلية الأفريقية الأطول.

قبل أن تخمد نار هذا الاقتتال، نشبت حروب دارفور الكبرى في 2003، وأدّت إلى أكبر جريمة تطهير عرقي وتهجير قسري في القارّة. ورغم مرور أكثر من 20 عاماً على الحرب الأهلية في دارفور، وتوقيع عشرات اتفاقيات السلام، إلّا أنّ الحرب لم تتوقّف، واستمرّ النزوح والتهجير، ما حوّل الإقليم منطقةً منكوبةً يجول فيها الموت بين معسكرات النازحين والمدن المتوجّسة من رياح الحرب.

كما السلام، لم تصمد في البلاد الديمقراطية كثيراً. فبعد عام ونصف من الاستقلال وقعت أول محاولة انقلابية. وتواصلت بعد ذلك الانقلابات العسكرية في السودان لتقارب الـ20 انقلاباً، ما جعلها الدولة صاحبة الرصيد الأكبر في المحاولات الانقلابية.

نجحت هذه الانقلابات في زعزعة الحياة السياسية، ومنحت (مع الحرب الدائمة) للمؤسّسة العسكرية الكلمة الفصل في تاريخ السودان كلّه. وعجز المدنيون عن حكم البلاد، ما خلا فترات قصيرة متباعدة (1956 – 1958، ثمّ 1964 – 1969، ثمّ 1985 – 1989)، لم تكفِ قط لبناء أيّ شكل مدني للحكم. ورغم سقوط الحقب العسكرية كلّها بثورات شعبية، إلّا أنّ ذلك لم يُقلّل عدد الطامحين والمغامرين في المؤسّسة العسكرية. وشهدت السياسة السودانية الخارجية في فترات الحكم العسكري المتطاول نزاعات كُبرى مع دول الجوار والعالم. وصلت إلى حدّ القتال العسكري مع جيران مثل أوغندا وإثيوبيا. وتورّطت البلاد في تدبير انقلابات ودعم مجموعات مسلّحة في المنطقة والإقليم. كما سخّر نظام البشير البلاد لخدمة التنظيمات الإرهابية وفي رأسها «القاعدة»، وجماعة الجهاد المصرية. كما شهدت العلاقات مع الخليج ومصر ولیبيا فترات عداء طويلة.

صاحبت هذه الاضطرابات كوارث مُدمّرة ضربت البلاد الحزينة، مثل كارثة المجاعة التي أودت بحياة الملايين بين عامي 1983 و1984. وهي مجاعة تصنّف الأسوأ في منطقة القرن الأفريقي، ثم عادت المجاعة لتضرب في 1998. كما عانت البلاد من نكبة الفيضانات المُتكرّرة، التي يتحوّل معها نهر النيل من مصدر للحياة إلى مُهدد لها، فدمّر في جموحه البلاد في 1988، ثمّ في 1997، ثمّ في 2013، ثمّ في 2020. وفي 2018، حين اندلاع الثورة الشعبية ضدّ نظام عمر البشير، كانت الدولة قد وصلت إلى القاع في تدهورها، فكان السودان يحتلّ المركز الخامس في الدول الأكثر فساداً، حسب تقرير منظّمة الشفافية الدولية، والمركز السابع في ترتيب الدول الهشّة، حسب تقرير صندوق السلام لعام 2018، والمركز ذاته في ترتيب أسوأ الدول في حرّية الصحافة، والمركز الثامن في ترتيب الدول الأقل حرّية.

مع هذا التاريخ القريب كلّه، الطويل، لا يمكن النظر إلى حرب 15 إبريل/ نيسان (2023)، بشكل معزول عن تاريخ البلاد المنكوبة، لكنّها حصاد الحال المأزوم للدولة المضطربة.

عن مُؤتمَر الشتات الصومالي في الدوحة

الشافعي ابتدون

احتضنت الدوحة ثلاثة أيّام مُؤتمَر الشتات الصومالي، وجمعت الفعالية، التي تُعقد للمرّة الأولى في دولة خليجية، نحو 300 مشارك من المغتربين، بحثاً عن أفاق جديدة لتعزيز دورهم في الحياة السياسية والاقتصادية والصومالية في المهجر لها القدرة على التأثير في مجريات سياسات بلادهم الداخلية، وإدعم اقتصاد البلاد من خلال استثمارات ضخمة، سيّما المصانع الصغيرة والعقارات، مثلما يفعلون في دول الجوار، سيّما في كينيا وفي إثيوبيا، مهمّة كبيرة يتوق إليها المجتمع المحلّي، لكنّ الشتات الصومالي تأثر، على ما يبدو، بما يجري في الداخل، طالما أنّ للسياسات الداخلية انعكاسا مباشرا في الخارج، فالمُغتربون أيضاً يعانون من تفكّك داخلي بسبب غياب قوّة تنظيمية موحّدة، ومظلّة جامعة لهم، تستكشف قدراتهم وتنمّي استثماراتهم في الداخل، نتيجة الوتر القبلي والمناطقية الموجودين أكثر في المهجر، حيث الانتماء إلى القبيلة والتفاخر بها يعمي بصائر كثيرين، ويُفشل مخططهم واستثماراتهم.

أخيراً، يحتاج المُغتربون من أجل العودة إلى بلادهم تحقيق جملة من الشروط، في مُقدّمتها تعزيز الأمن الداخلي، خاصّة في مقديشو، وتهيئة الأجواء لهم، وتشكيل لجان خاصّة لاستيعابهم ودمجهم في المجتمع المحلّي، إلى جانب منحهم إعفاءات ضريبية لاستثماراتهم والحدّ من الغلاء المعيشي ومكافحة الفساد، كما أنّ على المُغتربين المساهمة في وحدة بلادهم وتجاوز مطبّات القبلية والمناطقية اللتين فرضتهما الأعراف العشائرية التقليدية، والتحوّلات السياسية التي أفرزت أنظمة لا تساهم في وحدة البلاد واستقلالها، بقدر ما هي أدوات لتفكيك جغرافيا الصومال وتعميق الخلافات الداخلية.

(إعلامي صومالي)

لهم الفرص والإمكانات والخطط من قطاعات الحكومة لاستيعاب قدراتهم واستثماراتهم، برغم التحدّيات الأمنية، نتيجة القلق الأمني الذي تمثّله حركة الشباب الإسلامي، التي تحاول كسر هدوء العاصمة، التي استفاقت قبل أسابيع على تفجير انتحاري هزّ مطعماً شعبياً، وهو التفجير الثاني في سبعة أشهر، على عكس ما كانت تشهده مقديشو من تفجيرات دموية متتالية شهرياً، ما يوحي أنّ أمن العاصمة يتحسّن تدريجياً نتيجة الجهود الحكومية. ولادة تجمّعات صومالية في المهجر لها القدرة على التأثير في مجريات سياسات بلادهم الداخلية، إلى جانب عدم توفّر اجندة حكومية لاستقبال المُغتربين والاستفادة من خبراتهم، وتسخير قدراتهم في تطوير القطاعات الحيوية، وتشجيع حركة الاستثمارات التي يُحرّكونها، وهو ما يمكن أن يعطي للشريحة الداخلية، تحديداً الشباب، أملاً كبيراً في الحصول على فرص عمل من استثمارات المُغتربين في كلّ فعالية يجتمعون فيها في الداخل والخارج.

لعب المُهجّرون دوراً كبيراً في تنشيط عجلة الاقتصاد الصومالي، باعتبارهم عصب الاقتصاد الحيوي بميزانية تقدّر سنوياً بملياري دولار يرسلها أبناء المهجر إلى ذويهم في الداخل، كما أنّ عودة كثيرين منهم وفّرت فرص عمل لشباب عديدين باستثماراتهم في العاصمة مقديشو، حيث أقاموا عشرات من المقاهي والمطاعم والفنادق، كما برزت وجوه كثيرة في الحكومات الصومالية المتعاقبة من وزراء ومدراء المؤسّسات الحكومية.

بعد مداولات ثريّة بين المشاركين في المُؤتمَر، الذي عُنون «تسخير قدرات المغتربين في ازدهار ونهضة الصومال»، خلص إلى ضرورة استخدام المعرفة الحديثة والتكنولوجيا لتعزيز قدرات الشباب الصومالي في المهجر، إلى جانب أهمية الابتكار الثقافي والتجاري من المُغتربين للمساهمة في نهضة بلادهم، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات بين مقديشو والدولة. عودة المُغتربين الصوماليين ربّما تساعد اقتصاد البلاد، إذا وُجدت الأرضية مهيأة، و أتيحت

سورية وروسيا... وحدة المسار والمصير؟

سوسن جميل حسن

ما أسرع الزمن، وما أبطأ خطواته في الحالة السورية، وما أثقلها! كانت الزيارة الأولى للرئيس بشّار الأسد إلى موسكو، بعد الحراك الشعبي في سورية، في أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2015، ولم يُكشف عنها إلّا بعد اختتامها. وقبل سبعة أعوام في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، كان الرئيس السوري بشّار الأسد في زيارة خاطفة إلى موسكو، استغرقت أربع ساعات فقط، قالت وسائل الإعلام حينها إنّ الرئيس فلاديمير بوتين أكّد في محادثته مع الأسد وجوب البدء بالعملية السياسية، وجاء في بيان الكرملين بشأن الزيارة «إنّ الرئيس بوتين هنّأ الرئيس الأسد على النتائج التي حقّقها في مكافحة الإرهاب، الذي يقترب من هزيمة نهائية، ورأى أنّه حان الوقت للانتقال إلى العملية السياسية». لم يقل «عملية سياسية» إنّما «العملية السياسية»، وكأنّ ملامحها مُنجَزة ووضّاحة، وبنودها موضوعة بإحكام. كان ذلك قبل أيّام من انعقاد قمّة ثلاثية بين روسيا وتركيا وإيران بشأن سورية، وعبّر الرئيس الأسد حينها لبوتين عن «امتنان الشعب السوري» للمساعدة التي قدّمتها روسيا في الدفاع عن «وحدة واستقلال» سورية.

سبع سنوات مرّت، والأزمة السورية إلى تعقيد، و«وحدة واستقلال سورية» ازدادا شرذمة، وحالة الشعب في تردٍّ مُتسارع، والمجتمع السوري في تقسيم مُتزايد، وسلطات الأمر الواقع تزداد تسلّطاً وسيطرة على أماكن حكمها، واللاجئون السوريون يزدادون قهراً ويساومون أبشع أنواع الانتهاكات والإذلال في دول الجوار، أخرها ما حصل ويحصل معهم في تركيا، الدولة التي يعدّها جزء من الشعب السوري «الشقيقة»، مثلما عدّ جزء آخر إيران دولة «شقيقة». لا أفهم، وربّما كثيرون مثلي لا يفهمون معنى تحريف اللغة، وإلباس المفاهيم التي تحملها كلمات لا تحتمل التأويل، فمن أين هاتان الدولتان شقيقتان لسورية، وكيف؟.. في الواقع هما الائتنان لعبتا دوراً سيئاً في قضية الشعب السوري ومصيره، كلّ واحدة منهما بحسب أجندتها ومصالحها، ولم تكن واحدة منهما تضع مصلحة الشعب السوري في أولوياتها.

أما روسيا، فتلك حكاية أخرى، روسيا التي لم تفتح حدودها في وجه السوريين الذين يدفعون ثمن الحرب التي كانت إحدى أدواتها الرئيسية وما نجم عنها، إن في المناطق التي دعمت تدخّلها أم في المناطق التي قصفتها طائراتها، وفي الوقت الذي يعاني فيه السوريون في الداخل الواقع تحت سيطرة النظام أشكال الفقر والجوع وانعدام الرعاية الصحية والكهرباء والوقود، وغيرها من أبسط مقوّمات الحياة، لم تتدخّل روسيا، ولا إيران قبلها، لمساعدة الشعب السوري، في الأقل تعويضاً عن الخسارات الفادحة التي سبّبتها الحرب الضالعان فيها من أجل مصالحهم وليس مصلحة الشعب السوري. في موسكو، يوم الخميس الماضي (25 يوليو/ تمّوز)، يقول بوتين للأسد: «أنا مُهتمّ للغاية برأيك حول كيفية تطوّر الوضع في المنطقة ككل. للأسف، هناك ميل نحو التصعيد، وهذا يُؤثّر بشكل مباشر في سورية». هذا صحيح، فالحرب بين روسيا والولايات المتّحدة، وحليفتها أوروبا، تنعكس في سورية، فسورية ساحة صراع تُصفّى فيها حسابات لنزاعات بعيدة، والشعب السوري يتربّص، كغيره من شعوب العالم، ويتابع الحراك الانتخابي في الولايات المتّحدة، بانتظار أن يتكهّن ماذا يُخبّئ له الغد بالنسبة إلى منطقتنا والصراع الدائر فيها، وهل من الممكن أن يُسوّى الوضع في سورية والشروع في عملية سياسية إذا لم يكن لأميركا رأي ويد في هذه العملية؟

أما ما قاله الرئيس السوري للرئيس الروسي فهو: «بالنظر إلى كلّ الأحداث التي تجري في العالم أجمع، وفي المنطقة انطلاقاً من موقعها ومصالحها؟ لو كانت بهذا الحجم والأهمية الذاتية لكان من الممكن القبول، أمّا أنّها مُقسّمة وتحت احتلال أربع جيوش في الأقلّ، ومستباحة السيادة، فهذا يُؤكّد استحالة حلّ أزمتها من دون نهاية الصراعات العالمية، ومنها الحرب الروسية في أكرانيا ومُخرَجاتها، ويبدو أنّها تتحضّر لمراحل أخرى من التصعيد بازدياد الدعم الغربي لأكرانيا، وازدياد التسلّح في أوروبا، في وقت ما زالت فيه روسيا هي الأقلّ خسارة، إذا لم نقل الرابحة، ففي الحروب لا أحد رابح. لهذه الزيارة علاقة بالترتيبات المطلوبة من أجل إنجاح التقارب التركي السوري، وهذه رغبة موسكو الأكيدة، التي يُرحّب بها الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان، على الرغم من التصريحات والأخبار التي أعلنتها بيان الكرملين وموقع سبوتنيك، وغيرهما، فقد أشار بوتين، بحسب «سبوتنيك»، إلى أنّه «سيتم مناقشة العلاقات الثنائية، والوضع في المنطقة الذي يميل إلى التصعيد»، وأنّ الطرفين سيبحثان العلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا وسورية، لافتاً إلى أنّ هناك كثيرا من القضايا والأسئلة المطروحة حولها. ونقل الموقع نفسه أنّ الرئيس بشّار الأسد قال: «إنّ البلدين مرّا باختبارات صعبة خلال العقود الماضية، حيث استطاعت موسكو ودمشق المحافظة على هذه العلاقات على مستوى من الثقة»، مشيراً إلى أن ذلك «يؤشّر بشكل واضح على نضج هذه العلاقة بين البلدين».

أمّا الشعب السوري فلم تعد الأخبار والجولات الدبلوماسية والسياسية تسدّ جوعه إلى الرغيف والماء والكهرباء، والأمن والأمان، ومستقبل الأبناء، والحلم باستعادة جزء يسير من حياته، ولم تعد تحميه من القهر والذلّ ووصمة اللاجئين غير المرغوب فيهم، لقد شبع حرباً وصموداً وممانعة ووعوداً. الشعب السوري لم يعد يطمح بأكثر من عودة حياة بعيدة عن الحرب، وتركه يختار حياته ومن يمثّله في إدارتها وصنع قراراته، بعدما غُيّب عنها عقوداً عديدة. الشعب السوري مخذول من ممثّليه الذين سطوا على قراره ومصيره، من الأطراف كلّها، التي سعت في أدائها وسياساتها لإرضاء الجهات الداعمة لها، ووضعت نفسها في مكان البعيد الفاعلة في الأرض نيابة عنها، لقد استثمروا في خراب الشعب السوري، وحرفوه عن مقاصده المُحقّة والنبيلة. خذلته المُعارضة وخذله النظام، ومطلوب منه اليوم أن يلبس ما يفضّلونه برعاية الأطراف التي احتلّت جيوشها البلاد، وسطت على السيادة السورية.

(كاتبة سورية في برلين)

> لزيارة الأسد موسكو علاقة بالترتيبات المطلوبة من أجل إنجاح التقارب التركي السوري، وهذه رغبة موسكو التي يُرحّب بها أردوغان

كاريكاتير — كيفل كارتونز

أميركا بعد انسحاب بايدن

مدى الفاتح

في الظروف العادية، كان يمكن أن يكون السؤال المُهمّ عن أسباب انسحاب مُرشّح الحزب الديمقراطي من الانتخابات الرئاسية الأميركية. ولكن في ظلّ الوضع الاستثنائي الحالي، ومع الضعف والارتباك وحالات فقدان الذاكرة، التي ظهر فيها الرئيس جو بايدن، فإنّ انسحابه يجعل الأنظار تُصوّب باتجاه سؤال آخر: لماذا كان الرجل مُرشّحاً من الأساس؟

مهما قيل عن عمل المؤسّسات الأميركية، وعن الأهمية الثانوية للرئيس في حلقة اتخاذ القرار، إلّا أنّ الرئيس يمثّل، في الأخير، واجهة البلاد ورمزيّتها، وقراره، في أحوال كثيرة، مُهمّ وحاسم. لذلك، كان غريباً الإصرار على بايدن مُرشّحاً وحيداً، على الرغم من المواقف المحرجة الكثيرة التي حدثت له، وتابعها الملايين خلال بثّ حيّ، ومكّنت دونالد ترامب وأنصاره من جعله موضع سخرية. لكنّ أن تتخيّل مثلاً أخيراً أنّ بايدن لم يُخطئ، فقط في اسم الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إبّان قمّة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في واشنطن، وإنّما دعاه فلاديمير بوتين.

كانت استطلاعات الرأي، منذ العام الماضي (2023)، تُؤكّد أنّ أغلب الأميركيين يرون أنّ حالة بايدن الصحّية تُؤثّر في أدائه مهامّه. مع ذلك، وبالنسبة لقيادات الحزب الديمقراطي ورموزه، كان بايدن الاسم الوحيد المُقدّم لخوض الانتخابات. اليوم، وبعد تنحّيه عن السباق الانتخابي، ما زال أولئك يرون فيه زعيماً يضع المصلحة الوطنية في المُقدّمة. ظهر هذا في أول إعفاءات ضريبية لاستثماراتهم والحدّ من الغلاء المعيشي ومكافحة الفساد، كما أنّ على المُغتربين المساهمة في وحدة بلادهم وتجاوز مطبّات القبلية والمناطقية اللتين فرضتهما الأعراف العشائرية التقليدية، والتحوّلات السياسية التي أفرزت أنظمة لا تساهم في وحدة البلاد واستقلالها، بقدر ما هي أدوات لتفكيك جغرافيا الصومال وتعميق الخلافات الداخلية.

أحدث انسحاب بايدن قبل أربعة أشهر من الانتخابات الرئاسية حالةً من الارتباك السياسي، فمن ناحية، أربك مخطّطات الحزب الجمهوري، الذي كان يُركّز، في حملاته وبرنامجه، على نقد شخص الرئيس بايدن، وعلى أنّه غير مُؤهّل للرئاسة. ومن ناحية أخرى، أربك داعمي الحزب الديمقراطي، الذي لم يحسم أمره نهائياً بشأن تقديم اسم مُرشّح جديد، وإن تتجه الأنظار إلى نائبة الرئيس كامالا هاريس، ذات الأصول المؤيّدة، والتعقيد بشأن هاريس في أنّ الكلمة الفصل في اعتماد تمثيلها للحزب تعود للناخبين، فإن كان من حقّ بايدن أن يختارها نائبةً له وخليفةً في حال وفاته أو عجزه، فلن يكون من حقّ أحد أن يفرضها مُرشّحةً. أكثر من ذلك، لم يذكر بايدن، الحائز على ثقة الناخبين في الانتخابات التمهيدية، اسمها في خطاب الانسحاب الذي قدّمه للشعب الأميركي خليفة موثوقة. وفق اللعبة الديمقراطية، سيكون على هاريس أن تخطف على تصميم برنامج انتخابي، وأن تُقنع المصوّتين من أبناء حزبها، قبل غيرهم، بأنّها جديرة بأن تنافس على الرئاسة، وهذه مهمّة ليست سهلة لشخصية كانت في مرّ السنوات الماضية تتمتّع بشعبية مُنخفضة.

بغضّ النظر عن رأي المتحمّسين أو الرافضين لترشّح هاريس، يجب وضع نقطة مُهمّة في الاعتبار، أنّ الشعب الأميركي من التنوّع بحيث يصبح الحديث عن رفضه أو تأييده مُرشّحاً ما غير موضوعي، فقد تخفّق هاريس شعبيّتها بالفعل في بعض الأوساط، لكنّها قد تحوز شعبية في أوساط أخرى يُهمّها أن تدعم النساء أو أبناء الملوّنين، بل قد تكون هاريس مرشّحة مُفضّلة في الولايات والمناطق التي يغلب عليها الوجود اللاتيني أو الآسيَوي.

رغم محاولة الديمقراطيين، منذ بداية العام، الظهور بشكل متماسك من أجل الاحتفاظ بصورة الحزب الملتفّ خلف مُرشّح واحد، إلّا أنّ ضغوطاً داخلية ودعوات إلى الانسحاب لم تلبث أن ظهرت لتحثّ بايدن على اتخاذ القرار الصعب، لكنّ الذي لا مفر منه، المفارقة أنّ بايدن كان يُظهر، في لقاءاته كلّها، وحتّى أيام قليلة، تمسّكاً مُتشدداً بهذا الترشّح، حتّى أنّه ذهب إلى القول، في لقاء تلفزيوني، إنّه لن يتراجع إلّا إذا طلب منه الله ذلك. هذه الضغوط، من مُقرّبين وفاعلين، تزايدت بعد الحضور الباهت والمحبط لبايدن إبّان المناظرة مع ترامب في نهاية الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، ووصفت بالكارثية. تلتها مطالبات للرئيس من صحيفة نيويورك تايمز، ومن نوّاب في الكونغرس، بالتنحّي حفاظاً على مستقبل الحزب الديمقراطي. سوف يتذكّر المتابعون عبارة الممثّل جورج كلوني، الذي عبّر عن حبّه لبايدن، قبل أن يقول إنّ من غير الممكن كسب المعركة ضدّ ترامب. ثم تزايدت الضغوط عقب محاولة اغتيال ترامب، وجعلته الصورة الدرامية، التي ظهر فيها (ترامب)، وجابت عناوين الأخبار وأغلفة الصحف والمجلّات، أشبه بأبطال السينما الذين يصارعون عدواً لا يتوانى عن استخدام السلاح.

تُحسب هاريس على «اليسار الجديد»، بكلّ ما يعنيه المصطلح من تعقيدات، وهي نقطة قد لا تكون في صالحها وفق حسابات الناخب الديمقراطي، الذي لم يتقبّل بعد «القيم الجديدة»، ولا يعجبه انزياح الحزب الديمقراطي الكامل باتجاه اليسار.

(كاتب سوداني في لندن)

> الشعب الأميركي من التنوّع بحيث يصبح الحديث عن رفضه أو تأييده مُرشّحاً ما غير موضوعي

الاحتفاء بمُجرِم حرب صفاقة سياسية

محمود الريماوي

لعلّ الجديد في ظروف خطاب رئيس حكومة دولة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، أمام الكونغرس الأميركي بمجلسيْه (الشيوخ والنواب)، هو صورة المشرّعين الذين واظبوا على التصفيق والوقوف دلالة على التأييد (عدد ضئيل امتنع عن الوقوف والتصفيق)، فقد بدا هؤلاء المُؤيّدون، في حماستهم الشديدة وانفعالهم العاطفي، منتسبين إلى مؤسّسة صهيونية لا أميركية، وظهروا أعضاءً غير رسميين في تكتّل مثل تكتّل ليكود، وليسوا أعضاء في الحزب الديمقراطي أو في الحزب الجمهوري، فقد بدوا مُخدَرين وهم يبتلعون أكاذيب نتياهو أولاً بأول بانتشاء بالغ، كما ظهروا أنّهم من المؤمنين بأنّه لا دور ولا وظيفة ولا رسالة للدولة العظمى، دولتهم، سوى دعم مُجرمي الحرب في تل أبيب، وتمكينهم من مواصلة إرهاب الدولة وحرب الإبادة ضدّ أكثر من مليوني غزّي، وهذا الدعم الأعمى يجعل من الكونغرس إحدى المؤسّسات الأقلّ استقلالية والأقلّ تمثيلاً للمصالح القومية وللجمهور الأميركي.

يعرف الأميركيون الدور الذي تلعبه «إيباك» (لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية) في دعم مُترشّحين مُتصهيْنين إلى الكونغرس بملايين الدولارات، وعلى رؤوس الأشهاد، وفي إغراء مُترشّحين بمبالغ طائلة من أجل سحب ترشيحاتهم لمصلحة مُترشّحين متصهيْنين، كما يتواصل دعم «إيباك» للمُترشّحين بعد فوز من يفوز منهم، وهو ما يُفسّر الجو الحماسي الذي ظهر فيه أعضاء في الكونغرس، وهم يُصفقون لتلاميذ لسلسلة طويلة من الأكاذيب يتخصّص بها نتنياهو ويواظب على التفوّه بها. فمن يرتكب في مدار الساعة جرائم مشينة ضدّ المدنيين والمرافق المدنية، لن يتوزّع عن ترديد الأكاذيب من دون أن يرفّ له جفن، وسط إعجاب مستعمِري في القاعة ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا أدوات وأبواقاً لقلعة العنصرية والإرهاب في الشرق الأوسط.

يذكر موقع فرانس 24 أنّه في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس عام 2022، أنفقت «إيباك» 50 مليون دولار، سواء في التمويل المباشر للمُرشّحين أو في الإعلانات التلفزيونية الخاصة بالانتخابات. وإنّ «إيباك» تبرّعت بالأموال لـ365 مُترشّحاً من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ويضمّن هذا العدد أعضاء قيادة الحزبين في الكونغرس كافّة، وبلغ عدد الأعضاء الذين حصلوا على الأموال من «إيباك» 342 عضواً (من جملة 535 عضواً، بما يمنحهم أغلبية عددية)، وعليه لن يكون مُستغرباً أن يقف هؤلاء المستفيدون بتذلّل لوليّ نعمتهم، ولن تشترى ضمائرهم ومقاعدهم بالمال الأسود. وبينما بذل نتنياهو كلّ ما تملك يمينه لسبك الأكاذيب وحبكها، فإنّ أعضاء كُثرا في الكونغرس لم يلاحظوا أن هذا الرجل يسيء إساءة بالغة للقيم الأميركية، ومن ذلك ادّعاؤه الصفيق أنّ إيران تموّل التظاهرات الاحتجاجية في بلدهم ضدّ حرب الإبادة، وكذلك تهنئته لرؤساء الجامعات ممّن يقمعون حرّية التعبير في الحرم الجامعي، علاوة على الاستخدام عديم النزاهة لمصطلح معاداة السامية، برمي تهمة هذا العداء على كلّ من ينتقد الاحتلال الاسرائيلي البغيض، ولم يكن غريباً على هذا الأفّاق أن يصوّر الوضع المُتوتّر في الأراضي الفلسطينية المحتلّة بأنّه ناجم عن كراهية الفلسطينيين للهود، كما ادّعى، بينما يعرف القاصي والداني أنّ النقمة هي على الاحتلال وعلى العُرْي الاستيطاني، وأنّ من يثير نزاعاً دينياً هو الاحتلال نفسه، الذي يستبيح المُقدّسات المسيحية والإسلامية، فالكراهية الدينية المقيتة هي عقيدة الاحتلال وبضاعته.

لم يخجل أعضاء كُثر في الكونغرس من التصفيق للخطيب الذي أراد توريط الأميركيين في إرهاب دولته والمشاركة فيه، واعتبار تدمير المجمّعات السكنية والمستشفيات والمدارس والمعابد والأسواق أنموذجاً للحضارة، تتشارك فيه الولايات المتّحدة ودولة الاحتلال. وحدهم من قاطعوا الجلسة (128 عضواً على ما ذكرت قناة كان الإسرائيلية) قد ناوأ بانفسهم مسبقاً عن حفلة الأكاذيب، وعن منح مُجرم الحرب منبراً لترديد أكاذيبه، ويستحقّون بالفعل رفع القبعة لهم نظير شجاعتهم ونزاهتهم، لدافعهم المجيد عن استقلال المؤسّسات الأميركية في وجه من يعمل على شرائها والاستيلاء عليها، وهو ما لا يقع مثيله سوى في بعض دول الجنوب ذات الأنظمة الديكتاتورية، ممّا يُشكّل إفراغاً للمؤسّسة التشريعية من محتواها الدستوري والديمقراطي وتحويلها منبراً للمموّلين من داخل الحدود وخارجها، فيُستقبَل مُجرم الحرب بحفاوة بالغة وتصفيق حارّ لهم بغير حياء، حتّى لو استغلوا وجودهم في هذا المنبر للتشديد على أنّهم لن يوقفوا حروبهم الوحشية، كما هو حال نتنياهو الذي تجاهل مقترحات الرئيس جو بايدن لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، مُستغلّاً فرصة الخطابة لتصوير الصراع صراعاً مع إيران، علماً أنّ الصراع في أرض فلسطين المُقدّسة، بين الغزاة الوافدين وأصحاب الأرض، بدأ قبل عقود من قيام الجمهورية الإسلامية في بلاد فارس.

ومع ذلك، نجح نتنياهو في إعادة تظهير العلاقة «الحضارية» بين دولته ومراكز غربية نافذة، إذ تتبدّى الحضارة المشتركة في إبادة المواطنين الأصليين، والمديح الذاتي للاستعمار الأبيض، وتركيبة التفوّق العرقي والثقافي المزعوم (أبناء النور) على العرب والمسلمين في هذه الحقبة، بما يعيد عجلة التاريخ عقوداً طويلةً إلى الوراء، إذ إنّ نتنياهو ومن يشايعه في دولته وفي الغرب، يدركون أنّ الدولة العبرية نشأت بالإرهاب وبالعنصرية، ومن دون هذين الملامحَيْن فإنّ الكيان الصهيوني يتغيّر كُلّية، مثلما يخسر اليمين الأميركي والأوروبي فرصة تجييش الشعوب وإثارة غرائزها إن توقّف عن استهداف المسلمين والملوّنين والعرب واللاجئين.

ومن حسن الطالع أنّ أجيالاً من الشبيبة، ومن الأكاديميين والسياسيين والفنّانين والناشطين، يرفضون هذا التقهقر إلى الوراء، ويناصرون تفاعل الحضارات لا الحرب بينها، بما يجعل نتنياهو نسخة صهيونية شديدة التطرّف من أقصى اليمين الشعبوي في أميركا وأوروبا.

من الواضح أنّ زيارة مُجرم الحرب نتنياهو وأشنطن أحدثت هزّة سياسية وإعلامية في بلاد العمّ سام، وأنّ شطراً كبيراً من الأميركيين، بمن فيهم أميركيون من اليهود، صدمهم استقبال مُجرم حرب بحفاوة بدلاً من إرساله إلى السجن، فيما باتوا يرون أكثر فأكثر أنّ العلاقة المتردّية مع تل أبيب تمثّل عبئاً معنوياً ومادّياً عليهم وعلى بلادهم. وعلى سبيل المثال فإنّ أنصار الصهيونية والاحتلال لا يتوقّفون عن وصف الدولة العبرية نموذجاً للتطوّر والازدهار في الشرق الأوسط، فإذا كانت هذه المزاعم صحيحة فلماذا تُقتطع مليارات الدولارات من الميزانية العامّة لصالح هذه الدولة الأجنبية المزدهرة؟ لماذا يتعيّن على الناخب الأميركي أن يدفع من خُرْ ماله لهذه الدولة الشرهة ثمناً لأسلحة فتّاكة تستخدم بطريقة غير مشروعة، فيما تنتج تلك الدولة الأسلحة وتتاجر بها مع دول عديدة في العالم؟

(كاتب من الأردن)

> تنتياهو ومن يشايعه في دولته وفي الغرب، يدركون أنّ الدولة العبرية نشأت بالإرهاب وبالعنصرية، ومن دونهما فإنّ الكيان الصهيوني يتغيّر كُلّية

من أحد فصول التصفيق وقوفاً لنتنياهو في الكونغرس، 24 يوليو 2024 (جاستين سالبفان/Getty)

تونس وسورية... هروب إلى الأمام

بشير البكر

الرئيس التونسي قيس سعيّد يرشح نفسه لولاية ثانية. لا مفاجأة، لأنّ ما قام به، في ثلاثة أعوام، يصبّ في مجرى ما وصفها بـ«مواصلة مسيرة النضال في معركة التحرير الوطنية». العتبة الأولى كانت قراره في 25 يوليو/ تمّوز 2021 العمل بالقوانين الاستثنائية، ومن خلال المراسيم الرئاسية، وتعطيل الدستور، ووقف المسار الديمقراطي. وعلى هذا، يبدو محسوماً أن يخلف سعيّد نفسه، بعد أن قطع الطريق على إجراء انتخابات رئاسية نزيهة، كالتي فاز فيها عام 2019. وبات جلياً أنّه لن يجد في انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول المُقبل منافساً فعلياً، بعد أن أبعد كلّ الخصوم الذين يمكن أن يشكّلوا تهديداً له من طريق صناديق الاقتراع. لقد رتّب المشهد وفق ما يناسب طموحاته في البقاء على كرسي الحكم، واتّبع سلسلةً من الأساليب الملتوية بهدف إقصاء المُعارَضة عن المشاركة في الاستحقاق الرئاسي، وحاكم أغلب رموزها بتهم واهية، واختلق مؤامرات تحاك ضدّه، وبذلك زجّ رموزاً عديدين في السجن، وأسقط حقّ الترشّح عن آخر المنافسين الجدّيين، رئيس حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري، المرشّح لطفي المرايحي، كما حكم بالسجن غيابياً على الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي، كي لا يعود من الخارج ويقود معارضة ديمقراطية في هذا الظرف.

الانتخابات المُزيّفة، التي نظّمها في 15 يوليو/ تمّوز الجاري رئيس النظام السوري، بشّار الأسد، تشبه، من حيث الشكل والمضمون، ديمقراطية نظيره التونسي، وتوازيها في منحى الهروب إلى الأمام. لقد جرت في المناطق التي يسيطر عليها النظام، ولم تتمّ أو تعرّضت للمنع في المناطق الأخرى، التي تمثّل القسم الأكبر من الجغرافية السورية. وجاءت هذه الدورة التشريعية، وهي الرابعة منذ عام 2011، لتكشف مرّة أخرى مستوى التعفّن الذي بلغه الوضع السوري، وعدم اكتراث النظام بالانهيار الذي تتخبّط فيه سورية، ناهيك عن الأزمات التي أنتجتها حرب النظام ضدّ الشعب، ومنها السياسية، التي تعطّل العودة الطوعية للمُهجّرين، وخروج القوات الأجنبية، وتمنع إعادة توحيد البلاد. وبموازاة ذلك، تفاقم الكارثة التي لحقت بالتعليم وضياع مستقبل جيل من السوريين، بات مرشّحاً للبطالة والجريمة المُنظّمة.

لا يكترث سعيّد ولا الأسد بما يترتّب من نتائج سالبة تعبث بمصير بلدَين سياسياً واقتصادياً. صحيحٌ أنّ تونس لم تشهد قتالاً مُدمّراً كالذي جرى في سورية، ولم يتعرّض جزء من شعبها للتهجير، لكنّها تعيش في ظلّ ديكتاتورية لم تشهد مثيلاً لها حتّى خلال فترة حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، الذي أسقطت الثورة حكمه، وفتحت أمام التونسيين أبواب الحرّية. والقاسم المشترك بين سعيّد والأسد إجراء انتخابات غير شرعية، لجهة نسبة المشاركة المتدنّية جدّاً، وظروف تنظيمها

فتوى حاسمة من محكمة العدل الدولية

حسن نافعة

محكمة العدل الدولية أعلى سلطة قضائية في منظومة الأمم المتّحدة، وبالتالي في النظام الدولي ككل، ولها اختصاصان: الأول قضائي، يتيح لها الفصل في المنازعات ذات الصبغة القانونية التي تنشب بين الدول، شريطة توفّر الخصائص اللازمة لانعقاد ولاية المحكمة، وتعتبر أحكامها في تلك المنازعات واجبة النفاذ، ويمكن للدول التي صدرت الأحكام لصالحها أن تلجأ إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على الدول الرافضة للامتثال لتلك الأحكام. والمثال الأحدث على هذا النوع من المنازعات هو القضية المرفوعة حالياً أمام المحكمة من جانب دولة جنوب أفريقيا المُتّهمة فيها إسرائيل بارتكاب أعمال إبادة جماعية ضدّ الشعب الفلسطيني، وبالتالي بانتهاك أحكام اتفاقية العام 1948 الخاصّة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي لم تفصل فيها المحكمة نهائياً بعد. والاختصاص الثاني إفتائي، ويتيح لها سلطة إصدار فتاوى قانونية في المسائل التي تطلبها منها الجمعية العامة للأمم المتّحدة، أو الهيئات والمؤسّسات الدولية التي تصرّح لها الجمعية العامة بذلك، والمثال الأحدث على هذا الاختصاص هو الفتوى التي طلبتها الجمعية العامة من المحكمة في ديسمبر/ كانون الأول 2022، حول «العواقب القانونية المترتّبة على سياسات وممارسات دولة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المُحتلّة عام 1967»، وأصدرت المحكمة فتواها بشأنها في يوليو/ تمّوز 2024.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الفتوى الخاصّة بالسياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المُحتلّة تختلف تماماً عن فتاوى المحكمة السابقة كلّها بشأن القضية الفلسطينية. صحيح أنّ الفتوى المُتعلّقة بجدار الفصل العنصري، الصادرة في التاسع من يوليو/ تموز الجاري، أكّدت مخالفة الجدار للقانون الدولي، ومن ثمّ طالبت المحكمة بهدمه فوراً، والتعويض عن الأضرار الناجمة عنه، كما مسّت، في الوقت نفسه، جوانبَ مختلفة من السياسات والممارسات الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المُحتلّة، غير أنّ آخر فتوى اشتملت مسائل أشمل وأعمّ، ولم تترك شاردةً ولا واردةً تتعلّق بالقضية الفلسطينية إلّا أحصتها واعتبرتها منافيةً شكلاً وموضوعاً للقانون الدولي، بل وموجبة للعقاب أيضاً، والتعويض عمّا تسبّبت به من أضرار للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. ويعود ذلك للحرفية الشديدة التي صاغت بها الجمعية العامة للأمم المتّحدة الأسئلة المُوجّهة لمحكمة العدل الدولية، التي دارت حول محورَين رئيسيَين. المحور الأول صيغ على النحو التالي: ما العواقب القانونية المُترتّبة على انتهاك دولة الاحتلال المُستمرّ لحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، نتيجة احتلالها طويل الأمد واستيطانها وضمّها للأراضي الفلسطينية المُحتلّة منذ 1967، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تغيير التركيبة السكّانية لمدينة القدس وطابعها ووضعها، ومن اعتمادها التشريعات والتدابير التمييزية ذات الصلة بتحقيق ذلك؟

> لم تترك فتوى «العدل الدولية» شاردةً ولا واردةً تتعلّق بالقضية الفلسطينية إلّا أحصتها واعتبرتها منافيةً شكلاً وموضوعاً للقانون الدولي
>
> حسمت محكمة العدل الدولية نهائياً الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المُحتلّة عام 1967، ولم يعد بمقدور أحد أن يدّعي أنّها أراضٍ «متنازع عليها»

أما المحور الثاني فكان: كيف تُؤثّر سياسات وممارسات دولة الاحتلال الإسرائيلي، المشار إليها في المحور الأول، في الوضع القانوني للاحتلال، وما هي التبعات القانونية المُلقاة على عاتق جميع الدول، وعلى الأمم المتّحدة، جرّاء استمرار هذا الاحتلال، وتلك السياسات والممارسات؟

كان على محكمة العدل الدولية، كي تجيب بشكل وافٍ ومقنع عن هذين السؤالَين المُصاغَين بحرفية شديدة، أن تتعرّض بالتفصيل لأبعاد وتعقيدات القضية الفلسطينية كلّها، سواء القضايا الكبرى، من قبيل مدى قانونية استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والطبيعة الخاصّة للسياسات والممارسات الإسرائيلية وما تنطوي عليه من عنصرية وتمييز، وحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي مقاومة الاحتلال، ومدى شرعية المستوطنات، وحقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وفي التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم... إلخ. أو القضايا الفرعية، من قبيل: مصادرة الأراضي، وهدم البيوت... إلخ. ولكي تحصل على أكبر قدر من المعلومات بشأن ما يجري في الأراضي الفلسطينية المُحتلّة، نظرت المحكمة في التقارير كافّة، التي أعدّتها المنظّمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، لمختلف هذه القضايا، وعقدت ست جلسات استماع شاركت فيها عشرات الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة، فقدّمت 57 دولة مرافعات مكتوبة، و49 دولة مرافعات شفوية، وكانت المُحصّلة وثيقة من 83 صفحة، تضمّنت 85 فقرة تُشكّل في مجملها وجهة نظر المحكمة في تفاصيل السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المُحتلّة، وأيضاً ما ينبغي على الأمم المتّحدة، وعلى جميع الدول الأعضاء فيها، القيام به في مواجهة هذه السياسات والممارسات.

ويتّضح من هذه الوثيقة أنّ محكمة العدل الدولية، المكوّنة من 15 قاضياً، صوتت بشكل منفصل على تسع قضايا. تتعلّق الأولى باختصاص المحكمة. وقد رأى جميع القضاة الـ15 أنّ للمحكمة صلاحية النطق بالرأي الاستشاري الذي طلبته الجمعية العامة للأمم المتّحدة، وبالتالي لم يعترض أحد على هذا الرأي. والثانية تتعلّق بما إذا كانت المحكمة مُلزَمة بالامتثال لطلب الرأي الاستشاري. وقد رأى 14 قاضياً أنّ المحكمة ملزمة بالامتثال لهذا الطلب، خصوصاً أنّه مُقدَّم من الجمعية العامة للأمم المتّحدة صاحبة الاختصاص الأصيل في هذا الشأن، ولم يعترض على هذا الرأي سوى قاضٍ واحد. وتعلّقت القضية الثالثة بالتكييف القانوني للوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المُحتلّة عام 1967. وقد رأى 11 قاضياً أنّ الوجود الإسرائيلي في هذه الأراضي غير قانوني، بما في ذلك في قطاع غزّة، الذي ما زال واقعاً تحت الحصار الإسرائيلي. بينما اعترض على هذا الرأي أربعة قضاة. والقضية الخامسة هي ما إذا كانت دولة الاحتلال الإسرائيلي مُلزَمة بالانسحاب من هذه الأراضي. وقد رأى 11 قاضياً أنّ دولة الاحتلال الإسرائيلي مُلزَمة بإنهاء وجودها غير القانوني في الأراضي الفلسطينية كلّها، المُحتلّة عام 1967، في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك قطاع غزّة الذي يُشكّل وحدةً جغرافيةً واحدةً مع الضفّة والقدس الشرقية، بينما عارض أربعة قضاة هذا الرأي.

أمّا القضية الخامسة فتتعلق بوقف الأنشطة الاستيطانية الجديدة وإخلاء المستوطنات. وقد رأى 14 قاضياً أنّ الحكومة الإسرائيلية مُلزَمة بالوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة، وإجلاء المستوطنين جميعهم، ولم يخالف هذا الرأي سوى قاضٍ واحد. وتعلقت القضية السادسة بما إذا كانت الدولة الإسرائيلية مُلزَمة بدفع تعويضات للفلسطينيين. وقد رأى 14 قاضياً أنّ الدولة الإسرائيلية مُلزَمة بدفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين، ولم يعترض على هذا الرأي سوى قاضٍ واحد. أما السابعة فهي بشأن الواجبات المُلقاة على عاتق الدول الأخرى، جرّاء استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المُحتلّة عام 1967. وقد رأى 12 قاضياً أنّ جميع الدول مُلزَمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لدولة الاحتلال، بينما اعترض ثلاثة قضاة على هذا الرأي. وتناولت القضية الثامنة الواجبات المُلقاة على عاتق المنظّمات الدولية جرّاء استمرار هذا الاحتلال. وقد رأى 12 قاضياً أنّ المنظّمات الدولية مُلزَمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المُحتلّة عام 1967، بينما اعترض ثلاثة قضاة على هذا الرأي. وتعلقت القضية التاسعة بالإجراءات التي ينبغي على الأمم المتّحدة القيام بها لتغيير وضع الاحتلال القائم حالياً. وقد رأى 12 قاضياً أنّ الأمم المتّحدة (خاصّة الجمعية العامة ومجلس الأمن) مُلزَمة بالنظر في الإجراءات اللازمة لوضع حدّ في أسرع وقت ممكن للوجود غير القانوني لدولة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المُحتلّة عام 1967، بينما اعترض قاضٍ واحد. نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ محكمة العدل الدولية ترى أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967 غير شرعي، وأنّ عليها أن تنسحب فوراً من هذه الأراضي، وأن تُفكّك جميع المستوطنات التي أقامتها هناك، وأن تُعوّض الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين عن الإضرار كلّها التي لحقت بهم جرّاء السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك عودة اللاجئين وتعويضهم وفقاً لما ينصّ عليه قرار الجمعية العامة رقم 194 لعام 1948، وأنّ على جميع الدول والأمم المتّحدة (خاصّة الجمعية العامة ومجلس الأمن)، اتّخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح الوضع غير القانوني القائم حالياً.

قد يقول قائل إنّ إسرائيل لم تلتزم مطلقاً بأيّ من القرارات الصادرة عن الأمم المتّحدة، بما في ذلك القرارات المُلزِمة الصادرة عن مجلس الأمن، وكذلك الأوامر المُلزِمة الخاصّة بالإجراءات الاحترازية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، فكيف لنا، والحال كذلك، أن نتوقّع التفات إسرائيل لفتوى هي بطبيعتها استشارية. غير أن كاتب هذه السطور يختلف تماماً مع هذا الرأي، ويقدّر أنّ محكمة العدل الدولية حسمت نهائياً وإلى الأبد الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المُحتلّة عام 1967، وبالتالي لم يعد بمقدور أحد أن يدّعي منذ الآن فصاعداً أنّها أراضٍ «متنازع عليها»، ما يعني أن الطريق مفتوحة تماماً أمام الجمعية العامة، من الناحية القانونية على الأقل، لكي تضغط بكلّ قوّة على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة للاعتراف بدولة فلسطينية مُستقلّة عاصمتها القدس الشرقية في الأراضي المُحتلّة عام 1967، وأيضاً لكي تضغط بكل قوّة، وبشكل مُتكرّر على مجلس الأمن لفرض عقوبات على إسرائيل، وذلك بهدف عزلها تماماً، هي والولايات المتّحدة المُستعدّة لاستخدام الفيتو لحمايتها من العقاب عن المجتمع الدولي. وليس من المبالغة القول إنّ صدور هذه الفتوى يخلق بالنسبة لإسرائيل وضعاً مشابهاً للوضع الذي كانت فيه حكومة جنوب أفريقيا خلال حقبتي السبعينيّات والثمانينيّات من القرن الماضي.

(أكاديمي مصري)

«إعلان بكين»: قراءة في موقف صيني مُتغيّر

رزان شوامرة

منذ اندلاع أحداث السابع من أكتوبر (2023)، لم تتّخذ الصين أيّ موقف أحادي للضغط على إسرائيل، ولم تُقدّم أيّ مقترحات لها في مجلس الأمن لوقف الحرب كروسيا والبرازيل وغيرهما، واكتفت بتصريحات عمومية من نوع دعم الجهود الدولية. كان أبرز ما يُميّز دبلوماسيتها الراهنة تبنّيها استراتيجية تحويل المسؤولية، وخاصّة على مجلس الأمن، الذي اعتبرته المسؤول الأكبر عن تنفيذ «حلّ الدولتَين»، وإنهاء الصراع، واستئناف المفاوضات، وتسهيل المساعدات الإنسانية، ووقف الاستيطان. ورغم اتّخاذ المجلس قراراً بوقف الحرب، إلّا أنّه فشل في إلزام إسرائيل، الأمر الذي أظهر عدم فاعلية المجلس عموماً، والنهج الصيني على وجه التحديد موضع الحديث هنا.

العجز في التأثير في مُجريات الحرب، وتحديداً وقفها، دفع بكين إلى البحث عن مسألة حسّاسة وجوهرية وذات تأثير إقليمي ودولي، كالمصالحة الفلسطينية، سعياً وراء دور ما يُغطّي ضعف تأثيرها في مُجريات الحرب وفي أطرافها. يثير ذلك سؤالاً مُهمّاً: هل النشاط الصيني المُتعلّق بالمصالحة الفلسطينية يهدف إلى تحقيقها فعلاً، أمْ أنّه تعديل في السياسة الخارجية الصينية بعد فشل نهج تحويل المسؤولية، وخاصّة أنّه أظهر محدودية تأثيرها الفعلي سواء في الحرب أو في المؤسّسات الدولية؟... دفعت هذه المحدودية الصين إلى البحث عن مدخل آخر للبقاء حيّة في الصراع، فكان الملفّ الأكثر جذباً بعد فشل مجلس الأمن في وقف الحرب هو إنهاء الانقسام الفلسطيني. بعد الإعلان مباشرة عن توقيع الاتفاق، الاثنين الماضي (2024/7/22)، قالت المتحدّثة باسم وزارة الخارجية الصينية، ماو نينغ، إنّ هدف بلادها «التوافق على الحكم في مرحلة ما بعد الصراع في غزّة، وتشكيل حكومة مصالحة وطنية مُؤقّتة، وأقوى التطلعات هو تحقيق الدولة المستقلّة الحقيقية لفلسطين»، معتبرة أنّ تحقيق الوحدة الوطنية هو أساس إقامة الدولة الفلسطينية. تصريحات الصين، وتوسّطها بين الفصائل، يضعانا أيضاً أمام تساؤلات إضافية، بعضها يدور حول مركزية إنهاء الانقسام لمواجهة إسرائيل. سوف يتّفق كثيرون من الفلسطينيين على أنّ الوحدة الفلسطينية أساس للوقوف ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، لكن سوف يختلف كثيرون مع التقدير الصيني بشأن اعتبار هذه الوحدة العائق أمام إقامة الدولة، والتغاضي عن العوامل الأخرى الأكثر أهمّية وخاصة إسرائيل. ما هي الحكمة الصينية من التحوّل إلى هذه النقطة تحديداً، تحقيق التوافق الفلسطيني الداخلي؟ ولماذا لم تبدأ بكين في التدخّل في الصراع من نقطة أخرى؟ مثلاً، ألم يكن من الأولى للصين تطبيق دعمها المُعلَن للفلسطينيين عبر الضغط على إسرائيل على نحو حقيقي؟ أو في الأقلّ التوسّط بين فلسطين وإسرائيل، أو بالأحرى الضغط على الأخيرة؟ أو التوسّط بين أميركا وإسرائيل من جهة، وفلسطين من جهة ثانية، لإقامة الدولة، وليس التوسّط بين الفصائل؟... تأتي هذه التأملات وفي خلفيتها سؤال كبير، إذا افترضنا جدلاً أنّ الاتفاق نجح وشكّلت الحكومة المُؤقّتة، هل تمتلك الفصائل القدرة على وقف الحرب وإقامة الدولة الفلسطينية، كما قالت الصين؟

> لم تستطع الصين أن تُؤثّر في أكثر النزاعات الدولية أهمّية: الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولا في أطرافه

لماذا اختارت الصين اللجوء إلى الوساطة بين الفصائل الفلسطينية؟ يعود تعديل الصين سياستها، ولجوؤها إلى ملفّ المصالحة الفلسطينية، إلى ثلاثة أسباب رئيسة. الأول، فشل استراتيجية تحوّل المسؤولية، كما ذُكِر، والتي أظهرت تأثيرها المحدود في الحرب وفي الأطراف، وفي المؤسّسات الدولية، الأمر الذي انعكس بشكل كبير في فاعلية الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط ككلّ. وبالتالي، جاء ملفّ المصالحة مدخلاً رئيساً آخر للصين ليبقى لها دور حيّ في الصراع، حتّى لو لم يُنفّذ الاتفاق. ويتعلق السبب الثاني بصورتها الدولية. فرغم وعي الصين بأنّ السلطة الفلسطينية لا تمتلك السيادة على قراراتها، وخاصّة في ملفّ المصالحة، بسبب الفيتو الأميركي الإسرائيلي، إلّا أنّ تدخّلها يعزّز نسبياً من صورتها دولةً راعيةً للسلام. منذ تبنّي الصين سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978، كان هدفها الرئيس بناء صورة إيجابية مغايرة تفوق أخلاقياً صورة الغرب، وخاصّة صورة واشنطن. وبالتالي، ليس نجاح إنفاذ الاتّفاق المُهمّ هنا، لأنّ الصين تعلم أنّ النتائج لن تكون إيجابيه، المُهمّ هو الدخول في العملية. وبالتالي، الاستفادة القصوى من الأحداث لمراكمة مكاسب صغيرة ثابتة تظهر نتائجها مستقبلاً. وبذلك، تضيف الصين ملفّ الانقسام إلى صعودها لتعزيز صورتها، ما سيُحدث زخماً إيجابياً حول الصين مُحفّزاً دولاً أخرى على التحوّل من البيت الأبيض إلى قاعة الشعب الكبرى، واللجوء إليها للتوسّط لحلّ النزاعات.

يتعلق السبب الأخير بالعلاقات الصينية - الإسرائيلية، ويأتي استكمالاً لسياسة الصين خلال الحرب، التي تجنّبت فيها أيّ مواجهة مباشرة مع إسرائيل. مُؤشّرات عدّة تثبت ذلك، أولها أنّ كلّ ما دعت إليه الصين خلال الحرب لا يختلف عمّا دعت إليه الدول الأخرى، خاصّة الغربية، في سياق دعم حلّ الدولتَين ووقف الحرب. بل يمكن اعتبار سقف موقفها أدنى بكثير من مواقف لا توازيها من ناحية القوّة والمكانة الدولية والتأثير. لم تلجأ الصين مثلاً إلى مواجهة إسرائيل بالانضمام إلى الدول التي تحاكم إسرائيل في محكمة العدل الدولية، وفي مقدمتها جنوب أفريقيا، ولم تقطع علاقاتها مع إسرائيل أو تطرد سفيرها كما فعلت مثلاً بوليفيا وكولومبيا وجنوب أفريقيا والبرازيل وتشيلي. حتّى إنّ الصين لم تستدع السفير الإسرائيلي كما هو حال هندوراس وتشاد، وغيرهما. وأخيراً، تجاهلت الصين كلّياً عسكرة واشنطن لإسرائيل خلال الحرب في تصريحاتها وفي وثيقتها، التي نشرتها في إبريل/ نيسان الماضي، عن تاريخ المساعدات الخارجية الأميركية المالية والعسكرية، منذ أربعينيّات القرن الماضي، وتسبّبها في كوارث إنسانية ودولية قوضت الأمن والاستقرار الدوليَين. والمثير هنا أنّ الصين نجحت فعلياً في تجنّب إسرائيل، فقد كان موقف الأخيرة الرسمي من إعلان بكين ضدّ السلطة وحركة حماس مجتمعَين، وبعيداً تماماً عن انتقاد الصين ودورها. في هذا السياق، انتقد وزير خارجية إسرائيل يسرائيل كاتس، الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس لتوقيع اتفاق وحدة مع حركة حماس، وقال: «حماس وفتح وقّعتا اتفاقية في الصين للسيطرة المشتركة على غزّة بعد الحرب، وهذا لن يحدث في الواقع... حكم حماس سيُسحق ومحمود عبّاس سيراقب غزّة من بعيد».

ملاحظة أخرى، ومثيرة أيضاً، أنّ الصين، الدولة الصاعدة والمنافس الوحيد للهيمنة الأميركية، لم تستطع أن تُؤثّر في أكثر النزاعات الدولية أهمّية، الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولا في أطرافه. على صعيد العلاقات الثنائية - الإسرائيلية، تحظى الأخيرة بأهمّية، إن لم تكن أولوية، في استراتيجية الصين الإقليمية. فهي الدولة الإقليمية الوحيدة والثانية دولياً بعد الولايات المتّحدة، التي تمتلك أربع قنصليات وسفارة في الصين. وأيضاً، هي الأولى إقليمياً والثانية دولياً بعد روسيا الاتحادية، التي سمحت لها الصين بافتتاح فرع جامعي مستقلّ في أراضيها. ونضيف إلى ذلك، أنّها الشريك الثقافي الأكبر للصين في الإقليم مقارنةً بباقي الدول، وتُصنَّف الصين أكبر شريك اقتصادي لإسرائيل في آسيا. وعلى صعيد الصراع، قدّمت الصين خدمات هائلة للاحتلال، فشرعنت الاستيطان عبر الاستثمار المباشر فيه، وتبنّت العقيدة الصهيونية، ودعمت التطبيع العربي، واستبعدت إسرائيل في سياق منافستها مع واشنطن. وذلك كلّه، لم يُحدِث أيّ تأثير صيني يذكر في سياسة إسرائيل خلال الحرب. وينطبق ذلك على الفلسطينيين، فبرغم توقيع إعلان بكين، إلّا أنّ تأثير الصين على السلطة يبقى محدوداً. فلم تكن السلطة لتذهب إلى بكين لولا تزايد احتمالات نجاح دونالد ترامب في الانتخابات الأميركية المُقبلة. وما يُؤكّد ذلك، رفضها المشاركة في اللقاء الموسّع الذي كان سيعقد في يونيو/ حزيران الماضي في بكين، مُعتقدة أنّ إدارة بايدن تسعى إلى أن تُقدّم لها شيئاً ما.

وبغض النظر عن نيات الصين وأهدافها البراغماتية وراء «إعلان بكين»، فإنّ ما تقوم به يخدم الفلسطينيين بطرائق مختلفة. أولاً، كسر العزلة التي فرضتها واشنطن والغرب على حركة حماس، وتعزيز شرعيتها قائداً فعلياً للمقاومة الفلسطينية، وجزءاً لا يتجزّأ من الحركة الوطنية الفلسطينية. ثانياً، الاستفادة القصوى من الأشهر التي تسبق الانتخابات الأميركية، عبر قيام السلطة بإشعار إدارة بايدن بأنّها ستلجأ إلى أطراف دولية أخرى ومنافسة لواشنطن، وقد نجحت هذه السياسة سابقاً، ومن الممكن أن تحقّق شيئاً ما اليوم. ثالثاً، التركيز الصيني على الملفّ الفلسطيني، وحتّى لو لم يكن له ترجمة واقعية، يعطي زخماً دولياً كبيراً، ويُبقي فلسطين في الواجهة، وخاصّة في ظلّ الانشغال الدولي اليوم بالانتخابات الرئاسية الأميركية. رابعاً، استغلال الفصائل للتقارب الصيني معهم، ومحاولة طرح قضايا رئيسة تتعلّق مثلاً بالطلب المباشر من الصين بوقف استثماراتها في المستوطنات الإسرائيلية. ومن الممكن أيضاً، أن ترفع الفصائل سقفها عبر دعوة الصين لإعادة تقييم مواقفها وتصريحاتها تجاه قضايا الصراع الرئيسة، وفي رأسها يهودية الدولة الإسرائيلية.

(باحثة فلسطينية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات لياك حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads